طبق الاصل

مؤيد نعمة

كل هذا التأخير كي لا تهيمن جماعة على غيرها في العراق

رود نورد لاند

إنه لأمر محفوف بالمخاطر دائماً ان يتنبأ المرء ببعض الاشياء، وخاصة في بلد كالعراق. فعندما تحدى العراقيون الهجمات الارهابية واعطوا اصواتهم في انتخابات ٣٠ كانون الثاني، تنبأ بعض المسؤولين بأن الجمعية الوطنية المنتخبة حديثاً ستقوم، حالما يتم عد الاصوات، بالموافقة على حكومة جديدة، ستتولى المسؤولية من ادارة رئيس الوزراء أياد علاوي، على الفور. وكانت تلك نظرية "الانفجار الكبير"، وقد اثبتت خطأها الآن تقريباً.

وأستغرق الامر اسبوعين للتصديق رسمياً على نتيجة التصويت، لكن ذلك المعلم البارز انقضى من دون حكومة في الوضع المناسب بعد ان راح الشيعة الفائزون والكورد الذين احتلوا المرتبة الثانية يتفاوضون بلا نهاية، ووافقت الأحزاب على انعقاد الجمعية الوطنية يوم ١٦ آذار، وكان المتوقع ان تتشكل حكومة عند ذاك بالتأكيد. غير ان خطأ كهذا لم يتوفر، وحتى قبل الحدث، حذر الرجل المتوقع ان يكون رئيساً للوزراء، ابراهيم الجعفري، " من ان الامر قد يأخذ يوماً أو يومين، أكثر أو اقل"، والتقت الجمعية وسط اجراءات امنية مشددة وابهة احتفالية، وكان ذلك أكثر، وليس اقل.

واعتماداً على من تتحدث اليه ، فان الامر سيأخذ يومين اخرين (علي الدباغ، نائب الائتلاف العراقي الموحد، وقد ثبت انه على خطأ الآن)، واسبوعاً قادماً (هوشيار زيباري، وزير الخارجية)، ويوم ٢٥ آذار أو نحو ذلك (جلال الطالباني، القائد الكردي المتوقع ان يكون رئيس الجمهورية)، أو سيأخذ الامر اسبوعين اخرين (مشارك بارز في المفاوضات المتصلة).

والحقيقة هي ان الأحزاب المتفاوضة امامها طريق طويل بعد، وأرتأى الكورد ان لا يكون هناك اجتماع ثانية حتى نهاية آذار، وفقاً لمصادر قريبة من المفاوضات، ومن الممكن تصور ان هناك بضعة اشهر حتى يحسم ذلك.

وفي غضون ذلك، فإن حكام العراق القادمين جعلوا من المعروف انهم غير سعداء كثيراً بوزيري الداخلية والدفاع، اللذين من المرجح ان يفقدا منصبيهما حال قيام الحكومة الجديدة. وبما ان هذين هما الوزيران الاكثر انشغالاً بالمساعدة على مكافحة التمرد في العراق، فان ذلك لا يشكل امراً حسناً بالنسبة للهدف الاميركي المتمثل في تصعيد عملية تسليم الامن للعراقيين بحيث يمكن للقوات الاجنبية ان تغادر. ففي كل مجال من مجالات الحكومة، تكون للمأزق عواقبه الوخيمة. وقد امر اياد علاوي اعضاء حكومته المؤقتة بأن لا يدخلوا في اية عقود طويلة الامد ولا يستخدموا سياسات قد تكون لها نتائج طويلة المدى، أي ، بكلمات اخرى، ان يراوح كل منهم في مكانه. ويصر المسؤولون الاميركيون على انهم لا يشعرون بالقلق، وكان من المقرر بالنسبة للسفير الاميركي جون نيغروبونتي ، قبل مغادرته العراق لتولي منصبه الجديد كأول رئيس لمجموعة الاستخبارات الاميركية، ان يحضر جلسة الافتتاح الاحتفالية للجمعية الوطنية. وفي حفل العشاء الذي اقيم تكريماً له في الليلة السابقة من قبل علاوي، تجنب نيغروبونتي، متعمداً، التطرق إلى ذكر المأزق الحكومي، وهو يقول للضيوف : (ان العمل لا يزال بعيدا عن الانجاز، لكن هناك مبدأ ربما عاشه كل واحد منا في حياته الخاصة: ما يبدأ بشكل جيد، ينتهي بشكل جيد، وانتخابات ٣٠ كانون الثاني كانت بالتأكيد بداية جيدة". واصر مسؤولون اميركيون اخرون على انها فقط النتيجة الطبيعية لعراقيين يتعلمون للمرة الاولى مفاوضة بعضهم البعض الاخر بطريقة سلمية. وقال اخر: (انا لا ارى احداً منهم ميتاً في الماء لحد الان، فهم يلتقون ، وهناك مفاوضات عسيرة، ولا تحس بان هناك سكونا، هناك شعور بالاحباط لعدم الانجاز، لكن لا احد يقول انهم عاجزون عن التقدم كلياً".

فلماذا التاخيرات، يا ترى؟

إن المفاوضات المتطاولة هي حصيلة القانون الاداري الانتقالي الذي رسمته سلطات الاحتلال الاميركي قبل اعادة السيادة إلى الحكومة المؤقتة في حزيران الماضي.

فقد بين القانون كيف على العراقيين ان يشكلوا حكومة جديدة، تقوم عندئذ برسم دستور تجرى في ظله مجموعة من الانتخابات، عند نهاية عام ٢٠٠٥ ، واحدث سلسلة من الضوابط والتوازنات التي اريد بها المحافظة على مشاركة الاقلية في الحكومة العراقية ومنع اية جماعة واحدة . وبوجه خاص الغالبية الشيعية . من الهيمنة بالكامل على الحكومة الجديدة وإملاء الدستور الجديد. فالشيعة يشكلون ٦٠ بالمئة من السكان، لكن قائمتهم الائتلاف العراقي الموحد تسيطر على ٥٤,٥ بالمئة (أو ١٥٠) من المقاعد في الجمعية الوطنية، وتأتي القائمة الكردية، التي تمثل الأحزاب الكوردية، في المرتبة الثانية بنسبة قوية هي ٢٧ بالمئة.

وكان رئيس الوزراء علاوي على بعد منهم وقد جاء ثالثاً بنسبة اقل من ١٥ بالمئة. ويحدد القانون الاداري الانتقالي ان على الجمعية ان تنتخب مجلس رئاسة للدولة . الرئيس ونائبين له . باغلبية ثلثي الاصوات. وعندئذ يختار مجلس الرئاسة رئيس الوزراء الذي يتمتع هنا بالموقع القوي.

ونظراً لان المرشح يتمتع بالوضع المناسب، فان الجمعية تصادق على الحكومة بأغلبية الاصوات ويعمل الوزراء المتنوعون مع رئيس الوزراء.

ترجمة: عادل العامل
عن: مجلة نيوزويك

كيفية الحفاظ على المواثيق مع العراق

بقلم :جيم هوكلاند

حتى هذه الساعة لم يتحرر العراق من صدام حسين او من بريمر، فالاشباح السياسية للدكتاتور السفاح والادارة الامريكية الحسنة النية تتجول في دهاليز بغداد حيث وصلت المفاوضات حول السلطة الى نقطة الجمود بعد سنتين من التحرير وبعد اصدار عملة عراقية جديدة فقد فشل السياسيون المنتخبون ديمقراطياً في الاتفاق، وذلك لتواصل الصراع حول برامج واولويات لم يتم الاعلان عنها ولكنهم من الناحية العملية مطالبون بالعمل ضمن القواعد القانونية والهيكل السياسي الذي خلفه بريمر ومستشاروه بعد انتهاء مهمتهم في الصيف الماضي، والقواعد المعنية هي قانون الدولة الانتقالي الذي صمم وعن قصد ليكون مضاداً للمفاهيم البعثية، فقد وزع السلطة بين الاعراق والطوائف الدينية في العراق لضمان عدم هيمنة طرف او الاساءة الى الحقوق الانسانية كما قد فعل نظام صدام، واحتوى قانون الدولة الانتقالي على قيم عظيمة خصوصاً منها ما يتعلق بحماية النساء والاقلية الكردية التي اضطهدت في هذا البلد، ولكنه وضع عوائق امام تشكيل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية للحكومة الجديدة بصورة راقية كما بينتها امم عدة. فالوصول الى الكمال هو العدو بكل ما لهذه الكلمة من معنى بعد احتلال العراق، وقد فاقمت ادارة بوش المشكلة حين اعتمدت موقفاً متردداً ضعيفاً امام التغيير السياسي الذي خاضت الحرب لغرض تحقيقه في العراق. فبعد سنين من الخوف من القيام "بمهمة تسللية" هي مخاطرة خارجية سمحت واشنطن بـ"مهمة مصغرة" معرضة فرص العراق- في حال الفشل- للخطر باقامة ديمقراطية فعالة قابلة للحياة. وعلى النقيض من بريمر الذي اطلق سهامه على التركيبة الاجتماعية ولم يدع حجراً الا قلبه فان السفير جون نغروبونتي لم يترك بصمات اصابعه على التطورات السياسية وقد أبطأت الإدارة في إرسال شخصية بارزة اجتماعياً كبديل لنغروبونتي المغادر اما المشهد في واشنطن الان فهو انتظار اللعبة التي بدأ يلعبها في بغداد الان أكراد العراق والشيعة والسنة العرب وأصبح واجب الوحدات العسكرية الامريكية في هذه الايام هو القيام بدور الحماية ولا ينكر احد النتائج النافعة للامريكان عبر التوكيد لتنفيذ هذا الواجب حيث قلت الخسائر الامريكية وتوقف العراق عن ان يكون مركز المناظرات الوطنية الملحة. فانتخابات كانون الثاني وبرنامج التدريب المكثف للقوات المحلية قد جعل العراقيين موضع التركيز، وبصورة جلية فان تقوية العراق سياسياً وتسليحياً هي الاستراتيجية الفعالة للخروج ولكن الادارة الامريكية مازالت تواجه صعوبات كبيرة لتأسيس المقدمات المؤثرة والقابلة للديمومة للوصول الى هذا الهدف.

وقد اندفعت بسرعة فائقة لاجراء الانتخابات وبعدها بقيت كسولة لمدة اشهر، والسيطرة التامة لا سلوب بريمر جعلت الطريق مفتوحاً للتنصل من مسؤولية قيادة وتنظيم مقاييس ممكنة التحقيق للاحزاب السياسية العراقية الجديدة.. الاندفاع او الكسل، السيطرة او التنصل ليست هذه هي سمات القيادة انها ليست قيادة من أي نوع حيث انها لا تتناسب مع المسؤولية التي تقع على قوة مكونة من ١٤٠٠٠٠ جندي مسلح تسليحاً ثقيلاً على تربة بلد مهشم قد تم قهره قبل تفويضاً عالمياً لجعله مستقراً ومهيأً للانطلاق بنظام سياسي ثبت انه غير فاعل، اما الدهاليز التي تشبه دهاليز اليونان القديمة فقد كان من الممكن ان تقاوم اغراء استخدام الآلية المغلقة التي شكلت قانون ادارة الدولة الانتقالي والتي تشترط موافقة ثلثي اعضاء الجمعية الوطنية للتصويت على تشكيل مجلس رئاسي ثلاثي يتفق على اسم المرشح لرئاسة الوزراء.. فافهم ذلك.

وايضاً وبرغم ذلك فقد فعلها العراقيون فالاكراد "تمددوا مرتاحين" بالرئاسة البروتوكولية للسيد جلال الطالباني ولكنهم غير مرتاحين لمرشح الاغلبية الشيعية الاسلامية لمنصب رئيس الوزراء السيد ابراهيم الجعفري ولذلك اخذوا يماطلون على امل ان يتنحى الجعفري الذي حظى بدعم رئيس على المدى القصير من السيد عبد العزيز الحكيم الذي تركه يتلوى في العاصفة . اما العرب السنة فقد طالبوا بتاريخ موثوق به للانسحاب الامريكي وهو موعد لا يمكن الحصول عليه كثمن لمشاركتهم في الحكومة الجديدة وبعد كل هذه الثغرات فقد جدد الدبلوماسيون الامريكان المناقشات مع القادة السياسيين في الاسبوع الماضي ولكنهم لم يوكزوا الاكراد والاطراف الاخرى للوصول الى حل وسط. وبدلاً من ذلك فقد اصر موظفو السفارة على انه لا يمكن فعل شيء لتخفيض كلف الخدمات الامنية والاستخباراتية في الفترة التي تشهد تعثراً في هذا الفاصل الزمني للنظام وقد تركت انتخابات ٣٠ كانون الثاني قدراً هائلاً من الضغط على "طهاة" الشرق الاوسط، ولكن البخار تصاعد مرة ثانية بسبب التشبث بالاراء وفشل التوصل الى اتفاق.

فظل السيد اياد علاوي في مكتبه والشكوك تتصاعد حول مقاصد الولايات المتحدة وقدراتها في العراق. وقد اوصل قانون ادارة الدولة المؤقت الحال الى اجراء انتخابات وفترة من الهدوء . لكن من دون قيادة امريكية فاعلة فان الفقرات المعقدة في قانون ادارة الدولة المؤقت قد تخنق الجنين ومازالت الديمقراطية في العراق مخدوشة وهي التي مات الجنود الامريكان في سبيل قيامها.. وهذه الفقرات المعقدة يجب جعلها فاعلة وبسرعة او ركنها جانباً وذلك تأييد حكم الاغلبية البسيطة.

الواشنطن بوست
ترجمة - عبد علي سلمان

ذرائعية البنك الدولي

ان تسمية بول ولفيتس رئيساً للبنك الدولي قد خلقت معسكرين متناحرين. تشدد احدى المجموعتين على وزنه ، و خبرته و مهارته في الاصغاء ، و يبدو ان هذه المجموعة تشمل معظم الاشخاص الذين يعرفون الرجل. اما المجموعة الاخرى فتتوجس بسبب دوره كمخطط للحرب على العراق ، و هي تصرح بان البنك الدولي سيتسم بارتباطه بسياسة امريكا الخارجية وسيتأثر سلبا بإيديولوجية الرئيس.

ولكن لناخذ تفسيرا اخر. فبالرغم من عدم وجود تأييد شعبي لحرب العراق الا ان قوة ولفيتس هي انه سوف يجعل من البنك اداة بيد الولايات المتحدة و ان كنت مقبلاً على الانتماء الى عقيدة فان لدى ولفيتس العقيدة المثلى.

ان البنك الدولي هو مؤسسة فعالة، جزئيا بسبب وجود مقره في واشنطن، تحت هيمنة الولايات المتحدة-يقوم بتدريب الخبراء الاقتصاديين و يدار من قبل من تعينهم امريكا(رغم انه ليس من الضرورة ان يكون المعين نفسه امريكيا). و بسبب هذا الارتباط مع اكثر المجتمعات العالمية نجاحا، فان نصيحة البنك حول الكيفية التي يصبح فيها المجتمع ناجحا هي معقولة بصورة عامة. ربما كانت هنالك مشاكل مع " اجماع واشنطن" –حزمة السوق الموجه التي حث عليها البنك الدولي في الثمانينيات و التسعينيات- و لكن اجماع طوكيو او اجماع برلين قد لا تكون افضل.

بفضل ارتباطاته بالإدارات الامريكية المتتابعة، فان البنك الدولي قد لعب دورا اكبر مما كان سيلعبه تحت ظروف اخرى. في بعض الاحيان ادى ذلك الى حدوث مشاكل، مثالها عندما ادت التعليمات الامريكية لتمويل الحلفاء المعادين للشيوعية الى انهيار الجهود الرامية الى الربط بين المساعدات و السياسة الاقتصادية السليمة. و لكن غالبا ما كان الربط الامريكي منتجا. لقد استخدمت ادارة كلنتون البنك للمساعدة على استقرار المكسيك و شرق اسيا في اعقاب ازمات اقتصادية، و استخدمته في اعادة اعمار البوسنة، كوسوفو و تيمور الشرقية. في الحقيقة، لو لم يكن هنالك وعد من البنك الدولي بتقديم جزرة مساعدات اعادة الاعمار لما كانت هنالك اتفاقية سلام في البوسنة. ان المشكلة مع ادارة بوش لم تكن في انها طوت البنك الدولي طبقا لسياستها الخارجية. فلطالما فشلت في القيام بذلك. ان التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب في العراق قد يكون اسرع لو ان الادارة قامت باستشارة خبراء البنك بشكل مبكر. ان توسع مساعدات الانماء الثنائي التي وعد بها الرئيس بوش قد تكون اكثر كفاءة لو ان الاموال كانت قد انفقت من خلال البنك الدولي. ولو ان بوش قد سلم رئاسة البنك الدولي الى احد المساهمين في حملة التبرعات (CEO)، لكان هذا الاهمال المهلك قد استمر. و الان بما انه يسمي ضابطا معتبرا ، فان التعاون ينبغي ان يتحسن.

ماذا بشان ايديولوجية ولفيتس؟ ان تسميته قد تزامنت مع ترشيح الرجل الناري جون بولتون سفيرا الى الامم المتحدة، و لكن هذا يشكل مهزلة. يقول بولتون ان القانون الدولي و التعددية يشكلان الولايات المتحدة وان هذا من حيث المبدأ امر سيء. لا يعتنق هذا المبدأ. ان هدفه هو نشر الديمقراطية، كما انه راغب في استخدام الادوات الاحادية الجانب للوصول الى ذلك الهدف، و لكن المبدأ الاحادي الجانب ليس هدفا بحد ذاته، و لتعزيز الديمقراطية في شرق اوربا خلال التسعينيات، فان ولفيتس قد دافع عن التعددية على صيغة توسيع الناتو.

يبدو ولفيتس ذرائعياً في الاقتصاد ايضا. ان خبرته الرئيسية عن التقدم تأتي من الوقت الذي كان فيه سفيرا في اندونيسيا، التي ربطت تخفيض الفقر المعجزة مع تدخل الدولة؛ انه بالتأكيد لا يؤمن بخصخصة كل شيء. وليست لديه علاقة بمعتقد الجمهوريين الشائع، الذي يفيد بأنه بما ان الصين و البرازيل بامكانهما الاستدانة من اسواق المال الخاصة ، فان على البنك الدولي من حيث المبدأ ان يتوقف عن تقديم القروض لهما- و هو المبدأ الذي سوف يحرم البنك من اقوى المستدينين و يهدد اسسه المالية.

لذلك فان هنالك بعض الايديولوجيات المربكة التي لا يتفق معها ولفيتس، و هذا يطرح سؤالا معقولا: هل ان الشخص ذا الميول الديمقراطية مناسب للبنك الدولي؟ قبل خمسة عشر عاما كان يمكن ان تبدو الفكرة غريبة؛ تتفق الابحاث مع ان الديمقراطية كانت في الحقيقة سيئة بالنسبة للتطور، لأنها تتطلب تصرفا دكتاتوريا لتخفيض الانفاق الحكومي، اغلاق الاعمال الحكومية غير الكفوءة و مكافحة التضخم. فتايوان و كوريا الجنوبية في السبعينيات؛ اندونيسيا تحت حكم سوهارتو في الثمانينيات؛ الصين، فيتنام و اوغندا في التسعينيات: كلها كانت تبين " فائدة الاستبداد".

و مع ذلك، خلال العقد الماضي، تبدل فهمنا عن ما يقود الى التطور. لم يعد اجماع واشنطن ساريا، جزئيا لأنه كان ناجحا-في جميع البلدان النامية تقريبا، فالتضخم المرتفع، و عجز الميزانية المتفشي وغيرها من اشكال الضعف الاقتصادي التام قد ذهبت. و الان هنالك اجماع جديد- ايضا مقره، بالطبع، واشنطن- يرى ان التحدي الاكبر في البلدان الفقيرة هو سياسي. انه في محاربة الفساد الذي يعيق الاستثمارات الخاصة و في خلق حكم القانون.

لهذا التحدي الجديد، فان فضائل الديمقراطية مثل المحاسبة و الشفافية هي امور اساسية، و ان تعيين مناصر للديمقراطية كرئيس للبنك الدولي يبدو اقل غرابة بعد كل هذا. من الممتع، ان القادة المؤيدين لإجماع واشنطن السياسي الجديد قد كانوا بمعظمهم من الجناح اليميني- مفكرين مثل جو ستيكليتس، حائز على جائزة نوبل و مدير اقتصادي سابق في البنك الدولي، و ناشط تنموي غير حكومي- و الان فان اولئك اليمينيين أنفسهم يأسفون على تعيين ولفيتس. و لكن كل من يعتبر بان ولفيتس يمينياً متطرفاً احمق عليه ان يطالع كتاب نيكولاز فان دي فاليه الجديد ، الذي صدر توا عن "مركز التطور الدولي" الرصين المستقل. انه يقول ان الاصلاحات الديمقراطية، و خصوصا على المستويات الرئاسية، ينبغي ان تكون مطلوبة كشرط للمساعدة على التطور.

يجب على ولفيتس ان يكون حذرا من دفع تلك الاجندة، رغم ان العلاقة التجريبية بين الاقتصاد الحكومي الجيد و خفض الفقر معروفة جيدا، الا ان العلاقة بين الديمقراطية و خفض الفقر ما زالت موضع جدل. من الانصاف ان نسأل ان كان بالا مكان، آخذين بنظر الاعتبار توقعاته الساذجة حول النجاح السهل لإعادة اعمار العراق، الاعتماد عليه في ان يكون حذرا. و لكنه ان استطاع ان يتجنب الغرور، وان يتمكن من ان يصارع من خلال اجمة المدركات الحسية السالبة، فانه قد يثبت بأنه يستحق ان يكون قائدا للبنك الدولي.

ترجمة: فاروق السعد
عن الواشنطن بوست